E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1993/52
14 May 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٣
جنيف، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣
البند ١٤ من جدول الأعمال*

التعاون الإقليمي

موجز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادي، ١٩٩٢

* E/1993/100.

93-28314 160693 220693

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	التطورات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة	١ - ٢١	٣
ثانيا -	التوسع في الاستثمار والتجارة داخل الإقليم بوصفه وسيلة لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والتنمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٢٢ - ٥٤	٧
ألف -	الصلات الإقليمية في التجارة والاستثمار	٢٦ - ٣٠	٨
باء -	الصلة بين التجارة والاستثمار: تحليل اقليمي	٣١ - ٣٥	١٠
جيم -	القيود التي تعترض سبيل توسيع التجارة والاستثمار بين بلدان المنطقة	٣٦ - ٤٣	١٢
دال -	خيارات السياسة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية في المنطقة	٤٤ - ٥٤	١٥

أولا - التطورات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة

١ - اتسم الاقتصاد العالمي بالفتور في عام ١٩٩٢، وكانت مسيرته المستقبلية غير مطمئنة. والكساد الذي أصاب عددا من البلدان الصناعية ما زال قائما. ومتوسط نمو الانتاج في البلدان الصناعية في عام ١٩٩٢ ما زال منخفضا حيث بلغ مستواه ١,٣ في المائة، وإن كان قد تحسن عن مستواه في عام ١٩٩١ الذي كان ٠,٧ في المائة. وفي هذا العام، هبط إجمالي الانتاج العالمي بنسبة ٠,٦ في المائة، مما يمثل أول انكماش في انتاج العالم في فترة ما بعد الحرب.

٢ - وهكذا فوجود نمو اقتصادي عالمي قدره ٠,٤ في المائة في عام ١٩٩٢، إنما يعكس ضعف حافز النمو في البلدان الصناعية واستمرار انكماش الانتاج في أوروبا الشرقية وفي الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي سابقا. وكان من المتوقع لاقتصاد العالم أن يكون أحسن حالا في عام ١٩٩٣، حيث بلغت اسقاطات معدل النمو ٢ في المائة. والإسقاط الأخير قد كان دون الإسقاط السابق، حيث اتسم الانتعاش الاقتصادي في البلدان الصناعية بالضعف فيما يبدو، وحيث كان من الواضح أن حدوث انتعاش سريع للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية قد صار أقل احتمالا، وحيث بدا أن سيادة السلم والاستقرار في العالم تعد أقل ضمانا في مواجهة النزاعات العديدة المتنوعة التي ما زالت ناشئة حول العالم، وذلك على النقيض مما كان متوقعا من حلول عالم أكثر سلاما في فترة ما بعد الحرب الباردة.

٣ - والنمو والتوسع المستمران للاقتصاد العالمي خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨ قد ساعد الكثير من البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي على استغلال الفرص التجارية والاستثمارية الجديدة. وخلال الثمانينات، كان متوسط معدل النمو الاقتصادي في هذه المنطقة أعلى منه في أي منطقة أخرى بالعالم. ورغم اتسام السنوات الأولى من الثمانينات بالركود الاقتصادي، فإن هذه المنطقة قد نجحت في الاحتفاظ بمعدل نمو مرتفع استنادا إلى تزايد قوة الأسواق المحلية ونمو التجارة والاستثمارات الداخلية على الصعيد الإقليمي والاضطلاع بسياسات ترمي إلى بلوغ نمو مستقر.

٤ - وكيفية الاحتفاظ بمعدلات عالية مستقرة للنمو الاقتصادي والتعجيل بهذا النمو في البلدان التي يتسم فيها بالبطء ما زالت بمثابة القضية الاقتصادية الأساسية بالنسبة لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي والنمو الاقتصادي ضروري للتغلب على المشاكل القائمة، وإن كان لا يعد في حد ذاته كافيا. وفي الوقت الذي يلاحظ فيه أن عددا من اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي قد حقق معدلات نمو عالية، فإن عددا كبيرا آخر من هذه الاقتصادات لم يحرز مثل هذا النجاح. فهذه الاقتصادات الأخيرة ما زالت تحتفظ بهياكل اقتصادية عتيقة الطراز تتميز بانتشار الأنشطة الاقتصادية ذات الانتاجية المنخفضة في ميداني الزراعة والخدمات، وضآلة التقدم المحرز على صعيد التنمية الصناعية الحديثة، وسوء قواعد الهياكل الأساسية، وضعف مستويات التعليم والصحة. ونتيجة ذلك هي انتشار الفقر على نطاق واسع. وهذه البلدان تضم حصة غير متناسبة من إجمالي عدد السكان الفقراء بالمنطقة الذين يقدرون بـ ٨٨٠ مليون نسمة. وكيفية القضاء على الفاقة، أو تخفيف حدتها،

تُعد مبعث اهتمام بالغ في المنطقة، حيث أن بقاءها قد يطلق القوى المحركة للاضطرابات، مما قد يؤدي إلى سد الطريق أمام أي تقدم جديد.

٥ - ومنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيد الهادي تشارك العالم أجمع فيما يشعر به من قلق إزاء البيئة. وثمة ثلاثة أنواع من المشاكل البيئية الحرجة قد برزت في منطقة آسيا والمحيط الهادي: (أ) تدهور التربة ودمار الموارد الطبيعية؛ (ب) عدم استدامة البيئات في القرى/المستوطنات البشرية، بسبب بعض العوامل من قبيل عدم كفاية أو ملاءمة المأوى ونقص الامدادات المائية وسوء حالة المرافق الصحية؛ (ج) التلوث، بما في ذلك تلوث الهواء والماء.

٦ - وأسباب تدهور البيئة في المنطقة قد ترجع إلى التخلف والتنمية في وقت واحد. وبصفة عامة، يلاحظ أن ثمة عوامل رئيسية مسؤولة عن هذا التدهور وهي كبر حجم سكان المنطقة (الذين تضاعفوا خلال العقود الثلاثة الماضية والذين قد يتضاعفون مرة أخرى أثناء العقود الأربعة القادمة إذا ظل معدل النمو الحالي قائما)، والضغط المترتب على ذلك بالنسبة للموارد (ولا سيما فيما يخص الغذاء والزراعة)، وعدم كفاءة أنماط النمو الحضري والصناعي.

٧ - والحكومات الوطنية سوف تحتاج إلى دعم مالي وتقني من أجل معالجة مشاكلها البيئية، نظرا لمحدودية ما لدى البلدان النامية من قدرات مالية وتقنية لحل هذه المشاكل.

٨ - واقتصادات البلدان النامية بمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي تواجه هذه المشاكل الدائمة المتعلقة بالتنمية، والاقتصاد العالمي يتسم بالركود، ومع هذا فإن تلك البلدان ما زالت تحتفظ بحيويتها في السنوات الأولى من التسعينات. وقد بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي لدى الاقتصادات النامية بهذه المنطقة ٦,١ في المائة في عام ١٩٩١. ويُقدر أن يصل متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لهذه الاقتصادات إلى ٦,٩ في المائة في عام ١٩٩٢. ومن المتوقع لهذا الاتجاه أن يسير دون توقف، حيث تشير الاسقاطات إلى أن معدل النمو سيبلغ ٧ في المائة في عام ١٩٩٣. والعوامل الأساسية التي تسهم في حيوية هذه المنطقة تتمثل في القوة المتزايدة للطلب المحلي، واستمرار كفاءة وتنافسية الصادرات التي اتسم سوقها على نحو تدريجي بالتنوع سواء داخل المنطقة أو خارجها، والعوامل التراكمية للاصلاحات الاقتصادية المحلية الموجهة نحو الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي الكلي أو استعادته وتقديم الحوافز اللازمة للأنشطة التجارية والاستثمارية.

٩ - ومع هذا، فإن الخلفية المتنوعة للاقتصادات النامية بمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي قد انعكست في أدائها الاقتصادي في السنوات الأخيرة. والنمو الاقتصادي في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ قد ظل قويا في عدد من الاقتصادات بشرقي وجنوب شرقي آسيا. وبلدان جنوب آسيا، وهي بلدان تضم أعدادا هائلة من السكان ومستويات منخفضة نسبيا من التنمية، قد شرعت مؤخرا في برامج إصلاحية واسعة النطاق ترمي إلى تعجيل مسيرة نموها وتنميتها على الصعيد الاقتصادي. وغالبية

هذه البلدان قد تباطأت في تحقيق ما كانت تأمله من نجاح، وذلك بسبب ضيق مواردها المحلية وكذلك بسبب العوامل الخارجية التي تسيطر على فرص تمويل التجارة والاستثمار لديها. والحالة قد اتجهت نحو التفاقم على المدى القصير، كما حدث في الهند، حيث تأخرت عمليات الإصلاح والتكيف بشكل أوسع نطاقا.

١٠ - والجمهوريات الآسيوية الست، التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي سابقا[١]، ما فتئت تمر بمشاكل خطيرة تتعلق بالانتقال من نظام طويل الأمد قائم على التخطيط المركزي إلى نظام اقتصادي ذي منحى سوقي، مع ما رافق ذلك من خسائر في الانتاج وارتفاع مفرط في التضخم وبطالة كبيرة متزايدة؛ ومن الضروري وقف وتثبيت هذه الاتجاهات لتهيئة هذه البلدان للسير في طريق النمو والتنمية دون توقف.

١١ - واقتصادات البلدان الجزرية الصغيرة في المحيط الهادي، التي تتسم بصغر الحجم ونقص الموارد والهياكل الأساسية وإصابة الدعم الدولي المقدم لنموها وتنميتها ورفاهها بالضعف مؤخرا، قد تكون معرضة لاشتداد القيود التي تكتنف نموها وتنميتها، لا إلى تخفيف تلك القيود. وبعض بلدان المنطقة الأقل نموا قد بذلت جهودا حازمة لتحسين حالتها، ولكن أداءها في معظم الحالات قد ظل ضعيفا، وذلك باستثناء ملديف التي سجلت في السنوات الأخيرة معدلات نمو اقتصادي مكونة من رقمين.

١٢ - والتجارة الدولية للاقتصادات النامية بمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي كانت مزدهرة في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢، وذلك رغم الركود والتباطؤ اللذين أصابا التجارة والنمو الاقتصادي على الصعيد العالمي. وقد كان هذا الأداء القوي راجعا، في الكثير من الحالات، لتحسن كفاءة الانتاج، وانخفاض معدلات التضخم المحلي، وزيادة الأجور التي أتاحت زيادة الانتاجية بمعدل يفوق الأجور الحقيقية، وتنوع الأسواق، وتوسيع ودعم الاصلاحات السياسية التي تتضمن النظم التجارية والاستثمارية.

١٣ - وكما سبق ذكره، يلاحظ أن عددا كبيرا من الاقتصادات بمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي قد ظل ضعيفا هشا بعد عقود من الجهود الانمائية؛ مما يتناقض بشكل كبير مع الصورة العامة للمنطقة باعتبارها أكثر مناطق العالم دينامية ونشاطا على الصعيد الاقتصادي. وهذه الاقتصادات لم تظفر بأي حصة في دينامية أكثر اقتصادات المنطقة نجاحا، كما أنها لم تحقق قاعدة قوية تمكنها من الاستيعاب الناجح للصدمات الخارجية التي كثيرا ما تتعرض لها. ومن ثم، فإنها تواجه مشاكل قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل في وقت واحد. والعوامل القصيرة الأجل والطويلة الأجل تعمل، باعتبارها عمليات سببية، على تقوية بعضها بعضا لإبقاء تلك الاقتصادات في حالة دائمة من هبوط الانتاج ومن التخلف أيضا.

١٤ - وطبيعة المشاكل التي تواجهها البلدان المعوزة بالمنطقة تختلف من حيث النوع والدرجة. فثمة ثلاثة عشر بلدا من بلدان هذه المنطقة تندرج حاليا في قائمة البلدان الأقل نموا. وهي، بحكم تعريفها، تعد أضعف البلدان، سواء من حيث هياكلها أم من حيث قدرتها على الأداء والإنجاز. وهناك أربعة من هذه البلدان (أفغانستان وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال) تعان من وضع لا تحسد عليه حيث

أنها بلدان غير ساحلية. وأفغانستان وكمبوديا هما أشد البلدان بلاء، سواء من الناحية الاقتصادية أم السياسية. وثمة ستة من البلدان الأقل نموا، ومنها ملديف، تتكون من جزر صغيرة متناثرة في مساحة شاسعة. وصغر حجم هذه البلدان وبُعد موقعها وتعرض اقتصاداتها دون حائل لتأثيرات الأسواق الدولية تضيف إلى نواحي الضعف الأخرى التي تتقاسمها هذه البلدان مع بقية البلدان الأقل نموا. وهذه الصعوبات الخاصة المذكورة أعلاه تكتنف أيضا الاقتصادات الجزرية الأخرى في منطقة المحيط الهادي.

١٥ - والجمهوريات الآسيوية الست، التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي سابقا، تسعى حاليا إلى إدخال تغييرات على نظامها الاقتصادي والى تعريض اقتصاداتها، التي كانت مخططة مركزيا وتعتبر شبة مغلقة، للقوى السوقية، وهي تواجه، في مسعاها هذا، صعوبات قد برزت مؤخرا بأشد صورة ممكنة. فانقطاع الصلات الدولية المحدودة، التي كانت هذه الجمهوريات قد دأبت على الاحتفاظ بها، واضطرارها إلى إعادة صياغة هذه الصلات على أساس جديد تماما قد جعل من مهمة التكيف أمرا متعذرا.

١٦ - ومن بين مشاكل التنمية الاجتماعية التي تواجه منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي، تُعد مشكلة صحة السكان أكثر المشاكل أهمية. فسلامة الصحة جزء لا يتجزأ من الرفاه الاجتماعي الاقتصادي. وهي شرط أساسي للتنمية والانتاجية الاقتصادية بالنسبة للفرد والمجتمع والدولة، والأسرة العالمية في نهاية الأمر. واعتلال الصحة يعوق، من ناحية أخرى تنمية الفرد والمجتمع. فهو يديم الفقر ويتوخى الكرامة الإنسانية من خلال تعويق إمكانية العيش حياة منتجة.

١٧ - وانخفاض معدلات وفيات الرضع وارتفاع الأجل المتوقع للحياة والتحسينات التي طرأت على وفيات الأمومة والأطفال دون سن الخامسة، دليل على التقدم الجاري إحرازه في مجال الصحة على جبهات كثيرة في منطقة اللجنة. ولا ريب في أن أحد الإنجازات البارزة لاستراتيجية الصحة للجميع تتبدى حتى الآن في التأييد الشامل للسياسات العامة لتحقيق هذا الغرض. وتم الاعتراف بالصحة للجميع كخطوة في السعي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة. والصحة التي تم التسليم بها كحق من حقوق الإنسان الأساسية في دستور منظمة الصحة العالمية وقرارات الجمعية العالمية للصحة ومختلف الإعلانات الدولية، قد حظيت بمركز الأولوية في كثير من جداول الأعمال الإنمائية الوطنية.

١٨ - ومع ذلك، مازال هناك الكثير مما يتعين إنجازه في مجال الصحة العامة لتمكين جميع قطاعات السكان من أن تجني ثمارها. وقد مكنت الإنجازات في مجال الرعاية الصحية الأولية كثيرا من السكان من التمتع بصحة أفضل وإن لم يكن ذلك كافيا. وعندما يتمتع السكان بصحة أفضل وعمر أطول، تتغير احتياجاتهم الصحية وتكون الأسبقية العليا لاعتبارات الرعاية العلاجية التي تستلزم غالبا تكنولوجيا أحدث وموارد أكبر. وتتزايد الضغوط على الحكومات للاستجابة لهذه التغييرات والاحتياجات الاضافية لمواجهة متطلبات التكيف الهيكلي والأولويات المتضاربة الناشئة عنها بوجه خاص.

١٩ - وبالإضافة إلى اعتبارات تخصيص الموارد، يستلزم الدور الهام للنمو السكاني في سياق أهداف التنمية الاقتصادية والصحة للجميع، مزيدا من الاهتمام. ومن المؤكد تماما أن النمو السكاني يؤثر تأثيرا كبيرا في فرص الوصول إلى المياه المأمونة والمرافق الصحية، وهو عامل رئيسي في تحديد معدلات وفيات الرضع والأجل المتوقع عند الولادة. ويفرض النمو السكاني أيضا ضغوطا مفرطة على الأراضي الزراعية، ويخلف النزوح إلى المناطق الحضرية بحثا عن فرص اقتصادية أفضل آثارا ضارة على الصحة. كما أن تكرار الحمل وقصر فترات المباعدة بين الولادات يؤثران على فاعلية المرأة وقدرتها على تلبية احتياجات أسرها الآخذة في الازدياد. وتتضاءل عموما موارد المياه اللازمة للبشر والاستخدام الزراعي والصناعي. وليس من المحتمل أن تستطيع تلبية احتياجات السكان الآخذين في الازدياد. وباختصار، فإن الآثار الضارة للنمو السكاني هي كنه كثير من مشاكل الصحة والرفاه الإنساني.

٢٠ - وقد سلمت معظم البلدان في منطقة اللجنة بأهمية هذا التفاعل، واتخذت خطوات لضبط نموها السكاني عن طريق ترويج برامج متكاملة لتنظيم الأسرة والصحة. ولكن ما تم انجازه حتى الآن ليس كافيا كما أن جهود التكامل غالبا ما تكون ناقصة بعض الشيء. فعلى سبيل المثال، فإن تنفيذ برامج رأسية منفصلة في مجال مرض الإيدز وتنظيم الأسرة، كما هو الحال في كثير من البلدان، يغفل الطابع المتشابك لهاتين المسألتين ويؤدي إلى الازدواجية وتبديد الموارد الشحيحة. وفي حالات أخرى، وعلى الرغم من احتمال اعطاء الأولوية لتنظيم الأسرة في حد ذاته، فإنه في عدم وجود نهج متكامل على النحو الكافي قد يكون ذلك على حساب قطاعات أخرى لها علاقة هامة بمحددات الخصوبة وبالصحة والنمو السكاني في نهاية المطاف.

٢١ - وتضع إتاحة الموارد قيدا حاسما على ما يمكن انجازه في قطاع الصحة في منطقة اللجنة. وسيكون من المطلوب توفير أموال إضافية ضخمة للحفاظ على وضع راهن مقبول، بل يلزم توفير موارد مالية أكثر لضمان إجراء تحسينات فيما بعد في الأوضاع الصحية والرعاية الاجتماعية. وبقدر احتمال التزام البلدان بتحقيق أحوال صحية جيدة عموما ورفاه اجتماعي شامل، إلا أنه ما لم تتوافر موارد كافية، ستظل غايات الصحة للجميع بعيدة المنال.

ثانيا - التوسع في الاستثمار والتجارة داخل الإقليم بوصفه وسيلة لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والتنمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٢٢ - يبحث هذا الجزء من التقرير الاتجاهات الأخيرة في التجارة والتنمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ويقيم مساهمة الصلة بين التجارة والاستثمار في عملية إعادة تشكيل الهيكل الصناعي بما يؤدي إلى وجود دائرة جيدة للتنمية الموجهة إلى الخارج في بعض أنحاء المنطقة. وفي هذا الصدد، يجري استعراض القيود التي حالت دون انتشار هذه التنمية على نطاق أوسع بين الاقتصادات النامية في منطقة اللجنة، بغية وضع اقتراحات بشأن توجيهات محددة قد تتخذها مبادرات التعاون الاقتصادي الإقليمي.

٢٣ - ويقدم الاقتصاد العالمي صورة مختلطة لزيادة التكامل والتعاون من جهة، والانعزالية والنزاع من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن دافع معظم مبادرات التكامل الجارية قد نشأ عموما عن الرغبة في تقليل الحواجز المفروضة على التجارة والتخفيف من حدة التوترات التجارية، والذي من المتصور أن تحقيقه على أساس إقليمي أيسر منه على أساس عالمي، فإن هناك عاملين إضافيين أسهما بصورة كبيرة في هذه العملية. أولهما التحول بسرعة عن استراتيجيات الاستعاضة عن الواردات خلال الثمانينيات، وثانيهما تفكيك هياكل الاقتصاد الموجه الذي اتسمت به معظم الاقتصادات السابقة المخططة مركزيا.

٢٤ - ولم يكن التحرك نحو زيادة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بأي حال من الأحوال ردا دفاعيا على جهود التكامل الإقليمي في أماكن أخرى من العالم، رغم أنه قد يبدو كذلك من حين لآخر. وبالأحرى، يمثل هذا التحرك جزءا من العملية الحالية لإعادة تشكيل هيكل النظام الاقتصادي لعالم ما بعد الحرب. إلا أنه يمكن القول بأن الاقتصادات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، المتقدمة النمو والنامية على السواء، قد فشلت في الاستفادة من التعاون الاقتصادي الاقليمي من أجل تحقيق نمو يتسم بزيادة انتشار فوائده في جميع أنحاء المنطقة.

٢٥ - ومن المثير للجدل أيضا القول بأن المنطقة، في ضوء أداء نموها الموثوق فيه، أصبحت في وضع يعصمها من تأثيرات الكساد المخلة بالاستقرار والاتجاهات السائدة في أماكن أخرى من العالم. غير أنه برغم الهدف العاجل للتعاون الإقليمي بوصفه الضمان الوحيد للمصالح الذاتية، لا يمكن الإنكار بأن الحل الطويل الأجل للازدهار الإقليمي وكذلك العالمي، يكمن في تعددية الأطراف وانفتاح الاقتصادات. ومن ثم يلزم إيجاد أقطاب للنمو المكتفي ذاتيا في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وفي أماكن أخرى، تستطيع معا إخراج الاقتصاد العالمي من الكساد الذي يحيق به حاليا. أما تعزيز الأنشطة الاقتصادية بين الوحدات اللامركزية داخل أقطاب النمو كل على حدة بهدف تعزيز قوتها الدافعة التوسعية، فإنه يمكن أن يصبح حينئذ أكثر الآليات الواعدة لتحقيق انتعاش مستدام في النظام العالمي. وفي هذا الإطار، يعتبر التعاون الاقتصادي الاقليمي المرحلة الأولى في حركة ذات شقين لتحقيق الرخاء العالمي.

ألف - الصلات الإقليمية في التجارة والاستثمار

٢٦ - كان لاستمرار المنافسة بين عديد من الاقتصادات النامية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، التي حققت مستوى عاليا من النمو الاقتصادي وأداء تجاريا طيبا إلى حد معقول، أثرا في زيادة حصة البلدان النامية في منطقة اللجنة في التجارة العالمية، من أقل بقليل من ٩ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٥,٥ في المائة في عام ١٩٩١. وعلى الرغم من أن جزءا من هذه الدينامية قد يعزى إلى نمو الصلات التجارية والاستثمارية داخل المنطقة، فإن كثيرا من الفضل في ذلك يرجع إلى هياكل الانتاج المرنة عموما وبيئة السياسات العامة المستجيبة في هذه الاقتصادات التي مكنت من نجاح تنفيذ استراتيجية انمائية موجهة نحو التصدير. ومن ثم، فإنه على مدى الفترة التي بلغت ١٦ عاما، من ١٩٧٥ إلى ١٩٩١، زادت الصادرات من منطقة اللجنة بنسبة ١٢,١ في المائة في السنة، في حين زادت الصادرات العالمية بنسبة ٨,٧ في المائة

في السنة، بحيث أصبحت المنطقة سوقها الأكثر دينامية مع ارتفاع حصة الصادرات من داخل منطقة اللجنة في صادرات اللجنة إلى أسواق العالم من ٣٣,٣ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٤٥,٣ في المائة في عام ١٩٩١. غير أن المستوى الحالي للتجارة داخل الإقليم في آسيا والمحيط الهادئ يمثل إلى حد ما مؤشرا مضللا للترابط داخل المنطقة، حيث يظهر الأداء في مختلف مجموعات الاقتصادات والبلدان كل على حدة، تباينات كبيرة.

٢٧ - ومع ذلك، كان هناك انخفاض في الدور المسيطر للبلدان المتقدمة النمو في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ فيما يتعلق بالنمو والتجارة في المنطقة، في حين كانت الفوائد المحققة من تقويم أوجه التباين الاقليمي، من نصيب الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع إلى حد كبير، وهي البلدان الأربعة الرئيسية في رابطة جنوب شرق آسيا (أساسا ماليزيا وتايلند) والصين. ومن ثم فإن دينامية المنطقة وظهورها كقطب للنمو في النظام العالمي تقوم أساسا على دينامية اثنتين من المناطق دون الاقليمية، أي البلدان حديثة العهد بالتصنيع والبلدان الأربعة الرئيسية في رابطة جنوب شرق آسيا واثنين من الاقتصادات الرئيسية هما اليابان والصين. ومن بين هذه الاقتصادات، فإن العلاقات بين اليابان والبلدان حديثة العهد بالتصنيع وكذلك بين البلدان حديثة العهد بالتصنيع والبلدان الأربعة الرئيسية في رابطة جنوب شرق آسيا، تتماشى مع نمط النمو المعروف بـ "الاوز الطائر". وفيما يتعلق بجنوب آسيا، أي اقتصادات البلدان الجزرية في المحيط الهادئ والبلدان الأقل نموا والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال التي لم تستفد بعد من هذه الدائرة القوية، فإنه من المطلوب وجود تدخلات واعية في مجال السياسات وبذل جهود تعاونية على نطاق المنطقة، لحفز النمو في هذه الاقتصادات.

٢٨ - ومن المهم أيضا مدى تعزيز تدفقات الاستثمار داخل المنطقة للصلات التي تمت اقامتها عن طريق التجارة داخل المنطقة. وعلى الرغم من انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية ككل من متوسط بلغ ٢٥ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ إلى ١٧ في المائة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠، تضاعف الحجم المطلق لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية في الفترة بين النصف الأول والنصف الثاني من الثمانينيات. ومما يبعث على الاهتمام، أنه تم تحويل نسبة كبيرة من التدفقات المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأصبحت المنطقة، بعد عام ١٩٨٦، أكبر مستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم النامي. غير أنه من بين الاقتصادات النامية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، تركز أكثر من ٩٠ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تسعة بلدان في شرق وجنوب شرق آسيا، هي: الاقتصادات الأربعة حديثة العهد بالتصنيع، والبلدان الأربعة الرئيسية في رابطة جنوب شرق آسيا والصين. وتعتبر اليابان أهم مصدر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية أو الجماعة الأوروبية تتمتع بوجود أكثر وضوحا في بعض الاقتصادات النامي'. وعلى مدى العقدين الماضيين ازداد أيضا بصورة كبيرة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي الوارد إلى المنطقة من الاقتصادات حديثة العهد بالتصنيع لا سيما في الصين.

٢٩ - ويكشف استعراض الاتجاهات في الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ عن أربع سمات هامة. أولا، كما هو الحال بالنسبة للتجارة، فإن الاتجاه السائد في مجال الاستثمار هو أن تحل التدفقات من داخل الاقليم محل التدفقات الآتية من بقية العالم والموجهة إليه، رغم أن ذلك لا ينطبق تماما على حالة اليابان، المستمثر الرئيسي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، التي تعزز مواقعها في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الجماعة الأوروبية أيضا. ثانيا، كانت الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع وأكثر البلدان الأربعة نجاحا في رابطة جنوب شرق آسيا، هي المستفيدة الرئيسية من الاستثمار الأجنبي من داخل المنطقة وخارجها، مما يبين أن الاقتصادات التي كان لها مركزا قويا في الأسواق العالمية والتي توفر بيئة جيدة للاستثمار الأجنبي الباحث عن مواقع جديدة للانتاج العالمي الموجه نحو السوق، كانت لها أفضلية في اجتذاب المستثمرين الأجانب. ثالثا، لما كانت هذه الاقتصادات قد استفادت من الاستثمار الأجنبي، فإنها أصبحت نفسها مصادر هامة لتدفقات رأس المال وتوافر لديها الاستعداد للدخول في تلك الاقتصادات النامية الأخرى في المنطقة التي تهيئ بيئة تفضي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي. وأخيرا، يبدو أن هناك صلة بين التجارة والاستثمار في المنطقة، توفر الأساس للنمو الذي يقوده التصدير المعروف بنمط "الاوز الطائر".

٣٠ - ومن جهة أخرى فإن تزايد الاهتمام المفاجئ مؤخرا بتطوير أشكال للتوسع في الاستثمار والتجارة داخل آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، عن طريق الجهود التعاونية، يعد أيضا استجابة للاحتياجات الانمائية في المنطقة؛ وهو يعكس إلى حد ما الصعوبات الخاصة التي تواجهها الاقتصادات النامية في المنطقة في تعبئة الموارد اللازمة للتنمية وتوسيع نطاق صادرات المنتجات التقليدية والجديدة إلى أسواقها الرئيسية. ومن ثم فقد دعت البلدان النامية في منطقة اللجنة إلى اتباع نهج موحدة لتطوير مصالح الأمن الاقتصادي، والتي يمكن أن تحمي الاقتصادات الصغيرة في المنطقة من الضغوط الخارجية، وتسهم في نفس الوقت، كعنصر متمم ومفيد في الضمانات الحالية اللازمة لتعددية الأطراف. وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية والاستثمار، كانت اللجنة هي المروج للمبادرات التعاونية الرئيسية التي تعود بالفائدة على البلدان النامية في المنطقة؛ غير أن معظم هذه الجهود كانت تفتقر إلى الدعم على نطاق المنطقة، ومن ثم كان أثرها متواضعا في الواقع.

باء - الصلة بين التجارة والاستثمار: تحليل اقليمي

٣١ - رغم أن المستثمرين الأجانب في المنطقة يعملون بالدرجة الأولى على استكمال أنشطة الانتاج المحلي، فإن هناك من الأدلة ما يكفي لتبيان الدور الهام الذي لعبته الشركات عبر الوطنية الأجنبية في صادرات الاقتصادات النامية الأكثر دينامية في آسيا والمحيط الهادئ. وعلى سبيل المثال، توضح بيانات الدراسات الاستقصائية للاقتصاد المضيف المتوافرة عن عدد محدود من الاقتصادات أن نصيب الشركات الأجنبية في الصادرات في جمهورية كوريا ظل ثابتا عند نحو ٣٥ في المائة خلال أواخر السبعينات، غير أنه ارتفع الى ما يقرب من ٥٠ في المائة بحلول منتصف الثمانينات، حيث استأثرت الشركات اليابانية بنصيب كبير من الصادرات. وفي سنغافورة، تجاوزت هذه الأرقام ٧٠ في المائة في حالة صادرات الصناعة التحويلية، وإن كانت الغلبة بين المصدرين في هذه الحالة للشركات التابعة للولايات المتحدة. وفي مقاطعة

تايوان الصينية، حيث كان للشركات اليابانية الغلبة مرة أخرى، تجاوز نصيب صادرات الشركات التابعة الأجنبية من الانتاج ما متوسطه ٥٠ في المائة.

٣٢ - ولا يقتصر نمو الصادرات على البلدان المضيفة؛ فغالبا ما تنشط صادرات البلدان المستثمرة أيضا، إذ تشارك الشركات عبر الوطنية بصورة مكثفة في الاستيراد الى البلدان المضيفة. والواقع، ان الصادرات فيما بين الشركات (من الشركات الأم الى الشركات التابعة) تشكل نحو ٣٠ في المائة من مجموع الصادرات ومن الصادرات المصنعة من الشركات الأم التابعة للولايات المتحدة، فضلا عن نصيب مماثل من مجموع الصادرات في حالة الشركات التي يسيطر عليها اليابانيون. كما أن نسب الصادرات الى المبيعات في الاقتصادات الأربعة الكبرى في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تبين أن صادرات الشركات عبر الوطنية الأجنبية من منتجاتها غالبا ما تفوق صادرات الشركات المحلية. وفي سنغافورة، كانت نسب الصادرات الى المبيعات أعلى في الشركات التابعة الأجنبية مرتين عنها في الشركات المحلية حتى الثمانينات، في حين كانت نسب الصادرات الى المبيعات في تايلند أكبر في معظم الأحوال في الشركات التي تكون فيها الأغلبية للأجانب، وإن كانت الفروق أدنى. كما تبين بيانات الاستثمارات في جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية اتجاها مماثلا؛ مما يتفق بدرجة كبيرة مع الفكرة القائلة بأن أحد الأرصدة غير المنظورة الأكثر أهمية التي تمتلكها الشركات عبر الوطنية هو سهولة الوصول الى شبكة تسويق دولية مترامية، إما مستوعبة داخل الشركة المتعددة الجنسية نفسها أو من خلال الشركات التجارية الأخرى.

٣٣ - إلا أنه ينشأ عدد من المخاطر عندما يقع الاختيار على استغلال الصلة بين التجارة والاستثمار أولها أن الاعتماد الشديد في بداية الأمر على الاستثمارات الأجنبية في الحصول على مواطئ قدم في الأسواق العالمية وتوسيعه قد لا يؤدي الى توليد قدرة محلية على التصدير. وثانيا، قد يثبت ضرر هذا الفشل إذا عمد المستثمرون الأجانب، في بحثهم عن مواقع تتسم بانخفاض التكلفة، الى تركيز قدراتهم في المواقع المتنافسة التي أصبحت الآن أكثر مواتاة، لأن مثل هذا النقل يمكن أن يشجع على مزيد من التدفقات الرأسمالية الى الخارج. وثالثا، إن الاعتماد المفرط على التجارة فيما بين الشركات قد يعني أن صافي حصيلة النقد الأجنبي المتحققة من الاعتماد على الصلة بين التجارة والاستثمار يمكن أن يكون منخفضا من الناحية الفعلية، بل وقد يصبح سالبا عندما تكتسب عملية تحويل الأرباح الى الوطن زخما. ورابعا، إن المنافسة بين الدول على تقديم شروط أفضل الى المستثمرين الأجانب يمكن أن تؤدي الى حالة تكون فيها الروابط مع الاقتصاد المحلي في أدنى المستويات. وأخيرا، إذا قامت البلدان، في سعيها الى استغلال الصلة بين التجارة والاستثمار، بتحرير نظمها التجارية والاستثمارية وفشلت مع ذلك في الاستفادة من تلك الصلة لأسباب أخرى، فإن هذا التحرير يمكن أن يؤدي الى زعزعة الاستقرار.

٣٤ - وفي سياق إعادة تشكيل القطاع الصناعي، يصبح الاستثمار الأجنبي عاملا حاسما لعدد من الأسباب. فأولا، إن الأوضاع الاحتكارية في السوق الدولية تسفر عن ارتفاع حجم التجارة المشمولة بعقود من الباطن أو التجارة فيما بين الشركات، مما يضع العوائق في وجه الأطراف المستقلة التي تدخل السوق. وثانيا ان الدخول الى أسواق معينة لا يتطلب الوصول الى شبكات التسويق فحسب، بل يتطلب أيضا الوصول الى

الابتكارات المتقدمة التي يسيطر عليها أقطاب التكنولوجيا من خلال براءات الاختراع وغيرها من الوسائل. وثالثا، فنظرا لأن عملية إعادة التشكيل، وبصفة خاصة عندما تتم من خلال تحرير التجارة، تسفر في الغالب عن اتساع نطاق العجز في الحساب الجاري، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد جزئيا في سد للفجوة في ميزان المدفوعات. ورابعا، إن ثقة الدائنين الخارجيين تكون أكبر في زيادة تعاملهم في البلد الذي يقع عليه اختيار المستثمرين الأجانب ليكون موقعا للانتاج الموجه نحو السوق العالمية. وأخيرا، وحيثما كان ذلك مطلوبا، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يجلب معه الخبرة الإدارية والموارد الأساسية اللازمة لتوليد تلك المهارات في البيئة المحلية.

٣٥ - وفيما يتعلق بالهيكل القطاعي للاستثمار الأجنبي، فإنه من الصحيح بوجه عام ان الاستثمار الأجنبي المباشر قد تدفق بكميات متزايدة وكبيرة على الصناعة التحويلية في كل الاقتصادات النامية في المنطقة تقريبا. ولكن حتى في الاقتصادات التي كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها كبيرة، فإنه لم يكن العنصر الرئيسي الوحيد في عملية إعادة التشكيل الصناعي. وعوضا عن ذلك فقد اضطلع الاستثمار المباشر الأجنبي بدور حفاز، وإن كان حاسما، مما ييسر عملية إعادة التشكيل التي كانت تسعى السياسات المحلية الى تشجيعها. وتوصي تجارب البلدان أيضا بأنه على الرغم من أن كل البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ بوجه عام قد اعتمدت، في مرحلة من المراحل، (أو على الأقل أعلنت بأنها قد اعتمدت) استراتيجيات للنمو موجهة نحو الخارج، فإن العملية كانت تتشكل في كل بلد على حدة بما يناسب الاحتياجات والموارد الموفرة التي ينفرد بها البلد.

جيم - القيود التي تعترض سبيل توسيع التجارة والاستثمار بين بلدان المنطقة

٣٦ - نظرا لاختلال توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى المنطقة، يصبح من الضروري تفسير سبب عدم انتشار الصلة بين التجارة والاستثمار بقدر أكبر مما هي عليه في الواقع، والعوامل التي يمكن أن تفسر، ولو جزئيا على الأقل، حالات الفشل في استغلال هذه الصلة المتبادلة. وأساسا، يمكن تصنيف القيود التي تعترض سبيل تشغيل الصلة بين التجارة والاستثمار، من ناحية انطباقها على السياسة التصحيحية، على أنها إما ذاتية أو خارجية، بالنسبة للنظام الاقتصادي السائد، والظروف التي تكتنف البلد المضيف. وتنبع العقبات الذاتية، بالدرجة الأولى، من ثلاثة مصادر، هي بيئة الاقتصاد الكلي، ونظام القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي، وعدم كفاية الدعم المتعلق بالهياكل الأساسية، مما يدخل في نطاق السياسة المحلية. أما العقبات الخارجية، فتكون أساسا في شكل حواجز غير تعريفية، ومتطلبات التوحيد القياسي للمنتجات التي تفرضها البلدان المستوردة.

٣٧ - ومن المعتقد عموما أن طبيعة بيئة السياسة الكلية التي يتوقع أن تعمل داخلها الشركات التابعة الأجنبية تكتسب أهمية رئيسية بالنسبة للنهج التي تتبعها البلدان المضيفة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس مطرد. والواقع أن البلدان النامية الأكثر نجاحا وديناميةفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ قد تخلت عن الدعم النشط لنهج التصنيع القائم على الاستعاضة عن الواردات لتأخذ بأسلوب زيادة

المشاركة في انشاء صناعات مولدة للصادرات تقوم على أساس تحقيق ميزة نسبية محلية حقيقية، ومما حفز بدوره إدماج الاقتصاد في تقسيم العمل العابر للحدود الذي يتشكل حديثا في جميع أنحاء المنطقة. وبالتالي، فمن المفهوم أن يكون مستوى التوجه التجاري متدنيا في الاقتصادات التي تشجع على الاستعاضة عن الواردات، وذلك بالقدر الذي توضع به العراقيل في وجه الصادرات، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومن الناحية الأخرى، تميل الاقتصادات المفتوحة، مع تساوي العوامل الأخرى، الى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التجارة؛ وكان توفر سياسات صناعية وتجارية واستثمارية ملائمة جنبا الى جنب مع مجموعة من التدابير الاقتصادية التي تتسم بالكفاءة عاملا هاما في تفسير نجاح تشغيل الصلة بين التجارة والاستثمار.

٣٨ - والأنظمة التي تكتنف التدفقات الاستثمارية عامل أخر يؤثر تأثيرا ضارا على تشغيل الصلة بين التجارة والاستثمار إذ يتعين على المستثمرين الأجانب تمحيص طائفة متنوعة من الأنظمة والحوافز من أجل التوصل الى قرار بشأن موقع منشآت الانتاج. والى جانب الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر لرأس مال المخاطرة اللازم للاستثمار، فإنه يلعب دورا هاما في التنمية، وفي نقل التكنولوجيا الجديدة والممارسات التجارية الجديدة، وحفز الابتكار والاستثمار في البلد المضيف من خلال صلته بالشركات المحلية، وضمان الوصول الى السلع وأسواق رأس المال الدولية. وفي هذا السياق، يدخل وجود نظام حوافز غير تمييزي (بما في ذلك سياسات ضريبية واضحة)، فضلا عن الاصلاحات القانونية والتنظيمية، في عداد العوامل الهامة التي تدفع الى تسارع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الداخل.

٣٩ - وفي حين يبدو توافر الهيكل الأساسي الكافي شرطا لتيسير الاستثمار الأجنبي، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة لم يفعل الشيء الكثير لبناء ما يلزم عملياته الخاصة من متطلبات الهيكل الأساسي. وفي الوقت نفسه تعرضت قدرات الموانئ البحرية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل في المنطقة الخلفية، لضغوط حادة بعض الشيء في بعض البلدان النامية في المنطقة، وبصفة خاصة اندونيسيا وتايلند والفلبين والهند. ولذلك كان من شأن النمو السريع في تجارة المنطقة أن فرض ضرورة تحسين وتوسيع وصلات النقل والاتصالات سواء بين المناطق أو داخل المنطقة نفسها، على الرغم من المكاسب الكبيرة التي تحققت في الانتاجية من جراء تحديث خدمات الهيكل الأساسي. كما تشكل مرافق النقل الجوي عاملا رئيسيا في تنمية السياحة والتجارة الخارجية، ولاسيما الصادرات غير التقليدية والسلع الأساسية السريعة التلف، كما أنها تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان الجزرية وغير الساحلية النامية.

٤٠ - ومن الجوانب الهامة عند تحديد مدى شدة الصلة بين التجارة والاستثمار قوة الهيكل الأساسي البشري في البلد المضيف. ولما كان الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد اعتمادا شديدا على توفر اليد العاملة الماهرة والقدرة على تكييف التكنولوجيا في اقتصاد معين، فقد يكون للدعم الحكومي للتعليم، والبحث والتطوير، وغير ذلك من التدابير التي تعمل على حفز التكنولوجيا، تأثير كبير في تشجيع الاستثمار الأجنبي. فالاستثمار في رأس المال البشري أمر حاسم في تعزيز كفاءة القطاع الاقتصادي المحلي وقدرة الشركات المحلية على استيعاب التكنولوجيا والمهارات الادارية الأجنبية، وعليه سيصبح بمقدور البلدان التي يكون

مستوى استثمارها في رأس المال البشري أعلى ان تحقق مغانم أكبر من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الصناعات القائمة على كثافة رأس المال البشري.

٤١ - وتكشف الحواجز غير التعريفية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بعض السمات المثيرة للاهتمام. فأولا، إن الحواجز غير التعريفية في المنطقة، شأنها شأن الحواجز غير التعريفية في سائر أنحاء العالم، تستهدف أيضا بشكل غير متكافئ القطاعات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية؛ وبالتالي فمن الواضح أن من شأن إزالة هذه الحواجز غير التعريفية أو العدول عنها في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ أن يعود بالنفع على الاقتصادات النامية. وثانيا، لوحظ أن بلدانا من المنطقة تواجه أنواعا أعلى وأكثر تحديدا من الحواجز غير التعريفية في بلدان أخرى داخل المنطقة بالمقارنة بالمصدرين من خارج المنطقة؛ ولذلك تلحق بالتجارة بين البلدان النامية داخل المنطقة أثار ضارة بسبب وجود الحواجز غير التعريفية في البلدان النامية نفسها. وثالثا، لوحظ أن الاقتصادات المتقدمة النمو في المنطقة (استراليا ونيوزيلندا واليابان) أقل اتساما بالطابع الحمائي عموما من نظيراتها في أوروبا وأمريكا، ونتيجة لذلك فإنها تعيد تشكيل صناعاتها بصورة مستمرة بما يتفق مع الميزة النسبية الدينامية التي تحظى بها. وأخيرا، وعلى نقيض الاقتصادات النامية في بقية أنحاء العالم، فإن الاقتصادات النامية في المنطقة أقل اتساما بالطابع الحمائي من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي.

٤٢ - وقد أصبحت الحواجز التقنية أمام التجارة مسألة هامة، وهي تتخذ شكل متطلبات تتعلق ببارامترات النوعية، وبالأبعاد، وبمعايير السلامة، وبأساليب اختيار العينات، وبالسلامة الصحية وبمعايير الصحة العامة المفروضة على الواردات. ولذلك، فإن أنشطة التعاون الفعالة وتنسيق كفاءة التبادل التجاري، بما في ذلك تدابير التوحيد القياسي ومراقبة النوعية، يجب أن تحدد فيما بين بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وشركائها التجاريين من البلدان المتقدمة النمو على السواء، سعيا الى تحديد معايير مقبولة عموما للنوعية في الانتاج الإقليمي، ولا سيما للمنتجات المصنعة الموجهة الى أسواق التصدير. وإلى جانب المعايير وغيرها من الضوابط، تعمل نظم المصادقة والشهادات المختبرية، القائمة في البلدان الأعضاء في اللجنة والأعضاء المشاركة فيها كحواجز أخرى أمام التبادل التجاري. وبما أن هذه النظم، كثيرا ما تختلف، حسب الظروف الوطنية، من الوجهة العملية والاقتصادية والقانونية، فإن المواءمة الاقليمية بين المعايير الأساسية التي تستند إليها هذه النظم يعتبر ضروريا لتسهيل التجارة.

٤٣ - وأخيرا فأن الملامح الهيكلية المحددة التي حبيت بها الاقتصادات، في ثلاث مجموعات من البلدان داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لا الملامح التي أوجدتها وفقا لسياساتها، هي التي تمنع انتشار النمو القائم على أساس سلسلة التبادل - الاستثمار. وهذه المجموعات هي جزر المحيط الهادئ، وأقل البلدان نموا، واقتصادات المنطقة التي هي في مرحلة انتقال، والمحرومة جدا، فإن اقتصادات جزر المحيط الهادئ وأقل البلدان نموا لم تحرز حتى بعد سنوات من جهودها الانمائية، سوى تقدم محدود في سعيها الى النمو المطرد. وبالرغم من أن هذا يعود جزئيا الى صغر حجم اقتصاداتها، الذي يحول دون نشوء وفورات الحجم الكبير، فإن السبب يمكن أن يعزى أيضا الى حد بعيد الى ضيق قاعدة مواردها وضعف مرافقها الهيكلية

الأساسية. وفي هذا السياق، يكون استمرار المساعدة الانمائية الرسمية من الأمور الحاسمة، لأن الاستثمارات من أجل تذليل العقبات الهيكلية ستكون شرطا أساسيا لتحفيز القطاع الخاص. أما الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، فإن أوجه القصور الهيكلية في نظمها الاقتصادية ومشاكل هياكلها الأساسية هي العوائق الغالبة. وهكذا نرى أن الحاجة تدعو الى مساعدات خارجية رسمية كبيرة لتخفيف هذه الاختناقات، ولا سيما محدودية وسائل النقل والاتصالات المتوفرة لها. ولكن لما كانت قاعدة موارد هذه الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال وافية بوجه عام، فمن المرجح أن تؤدي الحوافز السياسية المناسبة الى توليد تدفقات كبيرة الحجم للاستثمار الأجنبي المباشر.

دال - خيارات السياسة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية في المنطقة

٤٤ - عند تقييم نطاق واتجاهات خيارات السياسة المتاحة للبلدان النامية لمضاعفة تعاونها الاقتصادي الاقليمي ولتعزيز التنمية، هناك واقع محدد ينبغي أن يبقى نصب العين، هو أن جزءا كبيرا من الدينامية العامة للمنطقة يمكن أن يعزى الى طابع التكامل الذي تتسم به العلاقة داخل الاقليم وتوسع الاستثمار. ومع أن الحوافز المستقلة، المنبثقة من سلسلة التبادل - الاستثمار قد كانت أنجح من الترتيبات الرسمية في ربط الاقتصادات الاقليمية بعضها الى بعض، بالنظر الى القيود المعيقة لانتشار حافز النمو هذا القوي في عدة بلدان نامية في المنطقة، فلا بد من إيلاء الاهتمام أيضا للتدابير الرامية الى تحفيز التبادل التجاري داخل الاقليم وتوسع الاستثمار، وباعتبارهما وسيلتين من وسائل تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤٥ - وازدياد تدفقات التجارة والاستثمار داخل الإقليم، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي الآن توقعات مختلطة. ومع أن بؤرة نقطة تركز النمو في التجارة الدولية قد تحولت بصورة نهائية الى هذه المنطقة، فإن من الواضح أن بلدان المنطقة لم تتمكن جميعها من الاستفادة من عملية النمو التي تقودها الصادرات. وأن الفوارق الهيكلية والتخصصات المتنافسة واختلالات موازين المدفوعات الخارجية في عدة بلدان نامية في المنطقة ستحد من إمكانيات النمو؛ كما أن التجمعات الاقليمية والنزعة الثنائية المتزايدة خارج هذه المنطقة ستحد أيضا من المزايا التي يمكن أن يوفرها نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف. وفي ضوء ذلك، فإن التعاون الاقليمي المستفيد الذي يعتمد على التعاون الإسهامي بين البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ والبلدان الأعضاء المشاركة هو من الخيارات الممكنة لتحفيز عملية النمو في جميع أرجاء آسيا والمحيط الهادئ. ونظرا الى ما تتمتع به المنطقة من تنوع شديد في الموارد الطبيعية والقدرات الانتاجية، فإن التنافس بين البلدان لن يؤدي إلا إلى الحد من الفوائد المتوقعة من عملية النمو. وعلى نقيض ذلك، فإن من شأن استراتيجيات إقليمية منسقة، تقوم على أساس نمو تقوده الصادرات، أن يشجع على استخدام رؤوس الأموال بصورة أكثر فعالية، ويوسع نطاق الأسواق الإقليمية والأقاليمية على السواء، ويشجع تدفقات رأس المال داخل المنطقة.

٤٦ - وفي هذا السياق، هناك عدد من المستويات التي ينبغي توجيه الجهود السياسية إليها. فأولا، يجب إزالة القيود المعيقة لتدفق السلع والخدمات والاستثمار الحر الى المنطقة أو تخفيف هذه القيود. وثانيا، يجب تقديم معلومات عن الأسواق والتكنولوجيات وفرص الاستثمار الى صانعي القرار وأوساط رجال الأعمال، بحيث لا يقيد انتشار المكاسب من التجارة والاستثمار. وثالثا، يجب أن يوجه الاستثمار الأجنبي بشكل متزايد نحو الأسواق الاقليمية والعالمية، بدلا من أن يوجه نحو الأسواق الداخلية للبلدان المضيفة، بحيث تكون الآثار على ميزان المدفوعات إيجابية. ورابعا، ينبغي أن تؤدي المحاولات الرامية الى استغلال سلسلة التجارة - الاستثمار الى تعزيز القدرات على التصدير لدى القطاعات المحلية الخاصة للبلدان المضيفة. وخامسا، بقدر ما تكون البلدان التي تشهد مرحلة انتقال الى نظم تستغل سلسلة التجارة - الاستثمار بلدانا خاسرة من التوزيع غير المتكافئ لمكاسب التجارة، يجب إنشاء آليات مثل ترتيبات تسديد المدفوعات وتدفقات رؤوس الأموال، بما يكفل ألا تؤدي اختلالات ميزان المدفوعات الى إفساد التحول الانتقالي الى نظام نمو موجه نحو الخارج عرضة للفساد من جراء اختلالات. وأخيرا، يجب أن تضمن الجهود السياسية إيلاء الاهتمام اللازم للمشاكل المحددة لجزر المحيط الهادئ وأقل البلدان نموا للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال المحرومة جدا.

٤٧ - وعناصر الجهود السياسية هذه تقتضي لا مجرد مبادرات إقليمية، بل طائفة من المبادرات الوطنية أيضا. ويوحي تحليل القيود التي تعيق عمل سلسلة التجارة - الاستثمار في البلدان النامية بالمنطقة، أن العناصر الرئيسية في المبادرات الوطنية الممكنة تتمثل في تخفيف الحواجز التعريفية وغير التعريفية في وجه حركات السلع والخدمات على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي، وإزالة تنظيمات الاستثمار التي تثبط المستثمرين الأجانب، وقبل كل شي، تكوين بيئة اقتصادية كلية، مستقرة نسبيا ومفضية الى الاستثمار الأجنبي. وبعد أن يوضع هذا الاطار يمكن تحويل الاهتمام شطر حل القيود الأخرى، بما في ذلك الاختناقات والعقبات الهيكلية التي أوجدتها الحواجز التجارية التقنية.

٤٨ - والروابط الاقتصادية المتزايدة بين بلدان المنطقة في مجال التجارة والاستثمار تؤكد الحاجة الى مزيد من التشاور والتعاون والتزامن على صعيد الاقتصاد الكلي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ولا سيما في الشؤون النقدية والضريبية والتجارية الخارجية. ومع قيام معظم البلدان النامية في المنطقة، على انفراد، بتحرير هياكلها الانتاجية لزيادة فعالية اقتصاداتها وقدرتها التنافسية، ينبغي لأية محاولة ترمي الى تعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي أن تكفل استمرارية هذه العملية. وفي الواقع ينبغي استخدام العمل التعاوني لزيادة سرعة عملية تحرير القطاع الخارجي في المنطقة، مما يجعل من الممكن سير عمل سلسلة التجارة الاستثمار بلا قيود.

٤٩ - وعملية زيادة التوجيه التجاري في استراتيجيات التنمية بالمنطقة تضمن إيلاء العمل التعاوني في المنطقة أهمية كبرى لتخفيف الحواجز القائمة في وجه التجارة فضلا عن تعزيز المؤسسات الدائمة. وهكذا فإن تخفيف الرقابة على الحدود أقل، داخل المنطقة، بشكل مستويات تعريفية مخفضة، من شأنها أن تحفز التوسع التجاري وتفسح المجال لإبراز وفورات الحجم الكبير في الانتاج، فضلا عن زيادة فعالية العملية.

أما فيما يتعلق بالحواجز غير التعريفية، التي ستصبح على نحو متزايد العائق الرئيسي في وجه توسع التجارة نتيجة للهبوط التدريجي لمعدلات التعرفات، فإن المجالات الثلاثة، التي يرجح أن تتمخض فيها الأعمال التعاونية عن نتائج هامة من حيث تيسير التجارة داخل المنطقة تتمثل في تبسيط الوثائق اللازمة، وإلغاء القيود الكمية على مراحل، والتفاهم على الحواجز التقنية للتجارة. وفي حين أن بعض البلدان قد اتخذت تدابير لتسهيل التجارة، فلا تزال هناك حاجة الى المبادرة الى القيام بعمل متضافر لوضع مجموعة مشتركة من الوثائق والاجراءات الجمركية المتوائمة في جميع أرجاء المنطقة. أما فيما يتعلق بالحواجز غير التعريفية، فيمكن وضع وتنسيق جدول زمني إقليمي للإزالة التدريجية لنظام الحصص والقيود الكمية. وفيما يتعلق بالحواجز التقنية في وجه التبادل التجاري، ينبغي أن يركز النشاط التعاوني على مواءمة وتوحيد الاحتياجات الوطنية المتباينة، فضلا عن الاعتراف المتبادل بالاختبارات وإجراءات التفتيش ومنح شهادات التصديق على المنتجات.

٥٠ - نظرا الى أنه ثبت بصورة عامة وجود سلسلة ترابط بين الاستثمار الأجنبي والتوسع التجاري في المنطقة، فينبغي توسيع نطاق التعاون الصناعي وربطه بصورة أوثق بجهود تحرير التجارة. وفي هذا الصدد، قد تكون المحاولة الاقليمية لتعزيز التعاون الصناعي، في البداية، على شكل مشاورات بين الحكومات الأعضاء المعنية بهدف تحقيق الاتساق بين حوافز الاستثمار وأنظمته، بالرغم من أنه سيكون من الضروري أن تكون الخطوة الأولى تحديد وإزالة الحواجز التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر وفي إطار هذه العملية، يتيح بروز مثلثات نمو جديدة في المنطقة إمكانيات واضحة لحفز التجارة والاستثمار داخل المنطقة الاقليمية؛ وعليه، قد يكون من المرغوب فيه تشجيع جيوب النمو هذه على مستوى السياسة العامة. وعلاوة على ذلك، فمن الضروري الى جانب انشاء دائرة اقليمية تُعنى بجمع المعلومات المتعلقة بالاستثمار وبترويجه وتقوم بنشر تلك المعلومات وبتوفير خدمات تقنية، إيجاد تعاون وثيق بين هذه الدائرة ومجالس الاستثمار وغرف التجارة والصناعة الوطنية في المنطقة.

٥١ - وثمة مدعاة قلق هامة أخرى تصل بالسياسة العامة وهي أنه مع ارتفاع مستويات التجارة والاستثمار داخل المنطقة الاقليمية، من شأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي ساهمت بصورة ملحوظة في نمو التجارة والانتاج في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ أن تواجه منافسة أقوى، ذلك لأن تدفقات الاستثمار في الشركات عبر الوطنية بالنسبة لاصناف مماثلة من المنتجات تحمل معها تكنولوجيا أكثر تطورا وقدرات ادارية أفضل وإمكانية الوصول الى قنوات التسويق الأكثر تشددا. وفي الوقت نفسه يمكن أن تؤدي زيادة الاتجار الى وجود منتجات متنافسة. وفي هذا السياق، من الممكن توجيه العمل التعاوني نحو نشر ما أحرزته المنطقة من تقدم تكنولوجي في القطاع الصناعي على نطاق أوسع، وبصورة خاصة نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥٢ - وسيتطلب التحرك نحو تحرير التجارة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ تنسيق الجهود لتدعيم الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات في المنطقة. وهذا يعني التعاون على الصعيد الاقليمي لإزالة ما يعيق حركة السلع والأفراد داخل بلد ما وعبر حدوده. وبالتالي، ينبغي أن يُعنى برنامج التعاون الاقليمي بالمجالات

الهامة المتمثلة في تطوير الهياكل الأساسية بصورة منسقة لتيسير حركة السلع عن طريق البر والبحر والسكك الحديدية؛ وفي تحقيق الاتساق في رسوم المرافئ وفي اتخاذ التدابير اللازمة لتيسير حركة المرور عبر الحدود. أما المبادئ الجوهرية الأساسية، فينبغي أن تكون تخفيض المدة التي تستغرها عمليات النقل، وتقليل الأنظمة التقييدية الى أدنى حد وزيادة توفر خدمات الهياكل الأساسية وتحسين نوعية تلك الخدمات.

٥٣ - وفي حين تشكل قوى السوق والتكيف الهيكلي في الاقتصادات النامية في المنطقة الدوافع الرئيسية لتوسيع نطاق التجارة والاستثمار داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ثمة حاجة الى إيجاد سياسات ومؤسسات لاستغلال الفرص الناشئة عنها. وبالتالي، تقترح الدراسة بعض المبادرات للتعاون الاقتصادي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ التي تهدف الى تدعيم فعالية سلسلة التجارة - الاستثمار الموجودة في المنطقة وضمان أن تفيد مما يترتب عليه من أثر نافع الاقتصادات النامية الأقل دينامية، والتصديق على صحة برنامج العمل الذي نظر فيه فريق التوجيه للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالتعاون الاقتصادي الاقليمي[٢]؛ وتشمل هذه التدابير زيادة نشر المعلومات المتعلقة بالتجارة الاقليمية؛ وإنشاء شبكة إقليمية لمؤسسات البحث المتعلق بالتجارة؛ واستحداث برنامج إقليمي بشأن ضمان النوعية؛ وإيجاد تعاون إقليمي في مجال تجارة الخدمات؛ وإنشاء دائرة إقليمية تُعنى بجمع المعلومات المتعلقة بالاستثمار وبترويجه؛ واستحداث برنامج لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتحقيق الاتساق بين اجراءات الجمارك؛ وتنمية الموارد البشرية؛ واستحداث برنامج لتقديم المساعدة الخاصة للاقتصادات المارة بفترة انتقالية؛ وتقديم مساعدة محددة لأقل البلدان نموا.

٥٤ - وفي الختام، يجدر القول مجددا أنه بالرغم من انتقال نقطة تركز التوسع فيما يتعلق بالتجارة العالمية والنمو الاقتصادي الى آسيا والمحيط الهادئ، إلا أن بلدان المنطقة لم تكن جميعها قادرة على الاستفادة من هذه التطورات المؤاتية. وبغية التصدي لهذا التحدي، بات من الضروري جدا إيجاد تعاون اقتصادي اقليمي من أجل تدعيم النمو في المنطقة وضمان فعالية سلسلة التجارة - الاستثمار الى جانب نشر فوائدها على نطاق أوسع ليشمل مجمل البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وعليه، قد يتطلب هذا، بدوره، من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات ذات الصلة أن تعمل معا لوضع مخطط عمل يتوخى ما فيه مصلحة بلدان المنطقة السريعة والبطيئة النمو على حد سواء ويتضمن خطة عمل تشمل التجارة وتدفقات رأس المال والتكنولوجيا بالاضافة الى الاصلاحات المتعلقة بالأسواق.

الحواشي

(١) يشير الى ست من الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي السابق: اذربيجان، اوزبكستان، تركمانستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان.

(٢) برنامج عمل للتعاون الاقتصادي الاقليمي في مجال التجارة والاستثمار: قضايا منتقاة وخيارات ممكنة للسياسة العامة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادئ (E/ESCAP/SREC/1، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢).

- - - - -